مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني بمحافظة اللاذقية ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل
اسم الكاتب: د. خالد عليطو، د. حسين علي، يارا غسان حسون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4544
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 19:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني بمحافظة اللاذقية ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

الدكتور خالد عليطو*
الدكتور حسين علي**
يارا غسان حسون***

(تاريخ الإيداع 8 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 18 / 6 / 2014)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ توزيع (314) استمارة على الإداريين والمدرّسين في مدارس التعليم المهني والتقني في محافظة اللاذقية، وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة كان من أهم نتائج البحث:

1- يتسم التعليم التقني والمهني بنقاط ضعف تقلل من كفاءته، ويظهر ذلك في عدم متابعة مدرسة التعليم المهني لخريجيها، وعدم توافر نظام تأمين ضدّ الحوادث للمدرّبين المعلّمين في ورش ذات خطورة عالية، وضعف المناهج من حيث قدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل.

2- تعاني التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني من ضعف تجهيزها بوسائل وتجهيزات الأمن والسلامة المهنية المتطوّرة، كما أن المختبرات والورش والمشاغل غير كافية، ولا تراعى المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفّرة فيها عند تجهيز الأبنية.

3- هناك ضعف واضح في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل على الرغم من وجود تشريعات وقوانين تؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل، ويظهر ذلك من خلال عدم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني، وعدم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية، وضعف تأهيل الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، التعليم المهني والتقني، سوق العمل.

* مدرّس، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** مدرّس، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
*** طالبة دراسات عليا (ماجستير)، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

Strategic Planning in Vocational and Technical Education Lattakia Province and Its Role in Achieving the Needs of the Labor Market

Dr. Khaled Allito*
Dr. Huseen Ali**
Yara Khassan Hassoo***

(Received 8 / 4 / 2014. Accepted 18 / 6 / 2014)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the reality of strategic planning for vocational and technical education and its role in achieving the needs of the labor market. The research uses the descriptive analytical method. 314 forms were distributed to administrators and teachers in the schools of vocational and technical education in the Province of Latakia. Using appropriate statistical methods, the research comes up with some important results:

1. Weaknesses of technical and vocational education reduce its efficiency. This is reflected in the lack of any follow-up programs or any contact of school vocational education with their graduates; and the unavailability of a system accident insurance for trainers and teachers in high-risk workshops; and the weakness of the curriculum in terms of its ability to rehabilitate the student to enter the labor market.
2. The equipment available in technical and vocational education is not well-looked and safety standards are not high and in laboratories and workshops and do not fit with the nature of the disciplines.
3. There are obvious weakness in the role of vocational and technical education in achieving the needs of the labor market, despite the existence of legislation and laws to qualify it to carry out its role in the development of work skills. This is evident in discouraging the private sector from setting up projects of technical education and vocational training as well as in the absence of community participation in management and financing of technical and vocational education. Therefore, is important to twin between the curricula and training programs and the requirements of economic development plans. There is also the need to keep up with technological developments.

Keywords: Strategic planning, Vocational and technical education, Labor market.

*Assistant Professor, , Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria
**Assistant Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
***Postgraduate Student (MSc.), Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.

مقدمة:

يعتبر بناء الإنسان وحسن تعليمه وتدريبه هو الاستثمار الحقيقي الداعم لعملية الإنتاج والتطوير لأي دولة، حيث أن التخطيط التعليمي يعتبر من أهم أدوات التنمية البشرية. ولقد أصبحت التنمية البشرية تمثل ثقلاً يقع على كاهل المؤسسات التعليمية التي صار لزاماً عليها أن تطور من أدائها للإسهام بشكل فاعل في بناء الإنسان. وتبرز أهمية التخطيط للتعليم من خلال الزيادة السكانية، وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم مما أدى إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وبين إمكانيات التعليم المتاحة مع الاحتفاظ بجودة التعليم. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الأخذ بالتخطيط التعليمي هو التغير في تركيب المهن والوظائف حيث أن الكفاءة الخارجية لأي نظام تعليمي تعتمد على درجة استجابة مخرجات التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل ومدى ملاءمة هذه المخرجات لتلك الاحتياجات (عبد الجود، 2004).

يعد التخطيط الاستراتيجي من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، وارتبط ظهور هذا المفهوم بالمفاهيم العسكرية ثم الصناعية، وحيث إن مفهوم التخطيط الاستراتيجي يترابط مع مفهوم الاستراتيجية، فهو الأسلوب الذي تختاره الإدارة للاستفادة من الموارد المتاحة لها ولتحقيق أفضل النتائج (عيدراوس، 2005). ونظراً لأهمية التعليم المهني والتقني في ضمان تخريج كوادر مؤهلة تساهم في سد العجز القائم في سوق العمل، وتطوير مخرجاته دعماً لخطط التنمية، ولإيجاد قناة تساهم في توحيد الخطط الدراسية وتطوير البرامج المعدة لذلك وحل الإشكاليات القائمة في المعاهد والمدارس المختلفة، فإن الحاجة لإعادة هيكلية التعليم المهني والتقني أصبحت أمراً ضرورياً. ولكي يصبح هذا التعليم ركيزة أساسية من ركائز النظام التعليمي، فلا بد أن يستند إلى عملية قائمة على التفكير والتخطيط والإبداع، فارتباط التعليم المهني والتقني بالتخطيط الذي هو جزء من العملية الإدارية المبنية على التخطيط الاستراتيجي له دلالة قاطعة على الاهتمام به والعمل على تطويره (الشويخ، 2007).

إن توفر الفهم السليم والواضح لأهمية التخطيط الاستراتيجي من قبل صانعي القرار في المؤسسات التعليمية التقنية، أصبح ضرورة لنجاح العملية الإدارية لأي عمل أو نشاط أو مهارة، حتى تبقى هذه المؤسسات صامدة أمام تيارات التغيير بأسلوب علمي سليم لممارسة العمليات الإدارية المختلفة كما خطط لها (الكردي، 2010)، من هنا أضحى التخطيط الاستراتيجي ضرورة لا بد من القيام بها والعمل ضمن نطاقها في مؤسسات التعليم المهني والتقني. لذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول واقع التخطيط الاستراتيجي في مدارس التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل الذي يعد مؤشراً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية بما يتعلق بهذا النوع من التعليم.

مشكلة البحث:

يعتبر المورد البشري العمود الفقري الذي تقوم عليه ومن أجله سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار الإنسان هو صانع التنمية وهدفها. ولهذا فإن المؤشرات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية تعتبر مؤشرات واقعية للدلالة على مرحلة النموّ في أيّ مجتمع أكثر من أيّ مقياس آخر ومن تلك المؤشرات ما يتعلق بالتعليم التقني بشكل عام والتدريب المهني بشكل خاص كونه المعني بتزويد العملية الإنتاجية في أي مجتمع بالمهارات والقدرات الإنتاجية المختلفة في شتى المجالات، ولهذا فقد أصبح سمة من سمات العصر الحدّيث، خصوصاً في ظلّ ما يشهده العالم من تفجر معرفي وتقني في المجالات كافة وما يترتب عنه من تغيرات متسارعة في أساليب العمل والإنتاج تجعل من عملية التأهيل وإعادة التأهيل التحدي الأساسي الذي تواجه وستواجه الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية كافة. كما أن المرحلة

القادمة وما تستوجبه من ضرورة دمج اقتصادنا الوطني بالاقتصاد العالمي تفرض ضرورة إكساب مؤسّسات العمل والإنتاج القدرة الكافية على المنافسة والتقيد بضوابط النجاعة الاقتصادية بكلّ مستلزماتها والتي يعتبر التعليم التقني والتدريب المهني في مقدمتها. يضاعف من ذلك ما تشهده البلاد من تحولات اقتصادية واجتماعية ومن اتجاه نحو الخصخصة واعتبار النشاط الحرّ محور عملية التنمية الاقتصادية والاتجاه نحو تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدل النمّو السكاني ومعدل الإعالة الاقتصادية وفي الوقت نفسه يمتلك إمكانيات اقتصادية غير مستغلة.

انطلاقاً من ذلك تبرز مشكلة البحث في أن الحكومة مع كل ما بذلته في سبيل تنمية الموارد البشرية وتطويرها للنهوض بالعملية التنموية لم تعط هذا النوع من التعليم والتدريب مكانته المناسبة بما يواكب التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبح لزاماً عليها النهوض بالتعليم التقني والتدريب المهني وتوسيع قاعدته وتطوير نوعيته وربطه مباشرة باحتياجات سوق العمل على المستوى المحلي أو الاقليمي. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: **ما واقع التخطيط الاستراتيجي في التعليم التقني والمهني؟ وما دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟**

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- أهمية التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسات والخطط لبرامج التعليم التقني والمهني من خلال ايجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص وسوق العمل.

2- لفت نظر المسؤولين في الوزارات المختلفة إلى أهمية التعليم التقني والمهني في رفد سوق العمل بالكفاءات والخبرات التي يمكن أن ترفد بها مواقع العمل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

3- لفت نظر المسؤولين إلى ضرورة مشاركة سوق العمل أو ممثلين عنه في مختلف الفعاليات المتعلقة بمراحل إعداد ومناقشة الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم التقني والمهني بما يلبي احتياجات خطط التنمية وسوق العمل.

4- لفت نظر المسؤولين إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص وسوق العمل في تقييم مخرجات التعليم المهني والتقني سعياً نحو تطوير وترسيخ آليات ومعايير تضمن جودة تلك المخرجات وملاءمتها لتلبية احتياجات سوق العمل، ولا سيما من الناحية النوعية، بالإضافة إلى توثيق الارتباط بين المؤسسات التدريبية وسوق العمل.

ويهدف البحث إلى:

1- دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي في التعليم التقني والمهني من خلال: واقع كفاءة التعليم التقني والمهني، واقع التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني، واقع مصادر تمويل التعليم التقني والمهني.

2- دراسة العلاقة بين كفاءة التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

3- دراسة العلاقة بين التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

4- دراسة العلاقة بين مصادر تمويل التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل؟

فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمّ دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني من خلال تعرف كفاءة التعليم المهني والتقني والتجهيزات المتوافرة، والتمويل. كذلك تمّ استخدام منهج التحليل الإحصائي في الدراسة الميدانية، حيث تمّ جمع البيانات اللازمة باستخدام الاستبيان كأداة ووسيلة لجمع البيانات، ومن ثم تمّ استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات والمعطيات من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Spss.

- مجتمع البحث وعينته:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين(إداريين ومدرسين)، في مدارس التعليم المهني والتقني في محافظة اللاذقيّة، والتي تشمل العاملين في المدارس التجارية، والصناعية، والمشتركة، والنسوية، والبالغ عددهم (1715) إداري ومدرّس. ولتحديد حجم العينة اللازم سحبها من المجتمع السابق اعتمدنا على العلاقة الآتية:

$$n = \frac{p.q}{\frac{p.q}{N} + \frac{\alpha^2}{Z^2}}$$

حيث أن: n : حجم عينة البحث. N : حجم مجتمع البحث.

P : نسبة مئوية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، وتمّ اعتماد $P = 0.5$

α : نسبة الخطأ المسموح به وهو غالباً يساوي $E = 0.05$

Z : الدرجة المعيارية وتساوي /1.96/ عند معامل ثقة :95%

وبتطبيق القانون السابق بلغ حجم العينة اللازم سحبه من المجتمع (314) مفردة.

وبتوزيع حجم العينة بشكل متناسب على المدارس نحصل على التوزيع المبين في الجدول الآتي:

المدرسة	حجم الطبقة	حجم العينة اللازم
المدارس التجارية	189	$n_1 = \frac{189}{1715} \times 314 = 35$
المدارس الصناعية	1177	$n_2 = \frac{1177}{1715} \times 314 = 215$
المدارس المشتركة	110	$n_3 = \frac{110}{1715} \times 314 = 20$
المدارس النسوية	239	$n_4 = \frac{239}{1715} \times 314 = 44$
المجموع	1715	314

بناءً على ذلك تمّ توزيع (314) استمارة على الإداريين والمدرّسين وفق التوزيع السابق، وباستخدام العينة العشوائية البسيطة في كل طبقة. تمّ استرداد (298) استمارة صالحة وجاهزة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (94.90%).

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Moxley, 2003) بعنوان: عملية التخطيط الاستراتيجي المستخدمة في المناطق التعليمية في جنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية. هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية عمل خطوات التخطيط الاستراتيجي في مدارس المناطق التعليمية في جنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية، كما هدفت الدراسة إلى التوضيح إلى أي مدى يرى المراقبون أن هذه العملية فعالة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد شملت عينة الدراسة (180) من مراقبي المدارس في ست ولايات وهي فلوريدا وجورجيا وتنيسي وكينتاكي والمسيسبي وجنوب كارولينا، وقد أجاب (129) منهم بصورة كاملة على أداة الدراسة، وقد كانت أداة الدراسة استطلاع ميداني. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع النتائج الآتية:

1- إن (84.5%) من مدارس المناطق المذكورة لديها خطط استراتيجية.

2- إن (89.1%) من مراقبي التعليم يوافقون بشدة على أنه وكنتيجة للتخطيط الاستراتيجي فإن مصادر المناطق تستخدم بكفاءة أكبر.

3- إن (94.4%) من مراقبي التعليم يوافقون أو يوافقون بشدة على أن عملية التخطيط الاستراتيجي هي عملية قيّمة، وأن القادة التربويين في المناطق التعليمية يقدرون التخطيط الاستراتيجي كعملية مفيدة ومريحة.

4- إن (66.7%) من مراقبي وخبراء التعليم أشاروا إلى أن الفعالية الكلية للتخطيط الاستراتيجي هي عالية.

2- دراسة (Campbell, 2003) بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي على النمو المهني في المدارس العامة لمنطقتي بيركس وتشيستر في ولاية بنسلفينيا. هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فهم وإدراك المعلمين والإداريين في بيركس وتشيستر في ولاية بنسلفينيا لفعالية عملية التخطيط الاستراتيجي كأداة لتنفيذ أنشطة النمو المهني، وتوضح هذه الدراسة ما إذا كان النمو المهني الناتج بصورة خاصة من تطوير خطط استراتيجية تنفذ في مدارس منطقتي بيركس وتشيستر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة لاستطلاع الخطة الاستراتيجية والنمو المهني، وقد شملت عينة الدراسة (162) معلماً وإدارياً في مدارس المنطقتين. وقد أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

1- انحياز المعلمين والإداريين في مدارس المنطقتين وتأييدهم للخطة الاستراتيجية.

2- إن مدارس المنطقتين بذلتا جهوداً مركزة لدعم النمو المهني في حالة توضح أن الأدب التربوي يرى أن تحسين ممارسات التعليم أدت إلى تحسين تعلم الطلاب.

3- إن مدارس المنطقتين في ولاية بنسلفينيا حاولت تدعيم التعليم التراكمي الضروري لتنفيذ وتحقيق التغيير لمدارسهم.

3- دراسة (Grant and Thoma, 2004) بعنوان: التعرف على فوائد ومعوقات التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية في المرحلة (12). هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الموضوعات المتعلقة بفوائد ومعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية. استخدم الباحثان المنهج التحليلي. وقاما بتحليل عينة مختارة من المؤلفات هي عبارة عن (60) كتاباً، و(29) مقالة صحفية، و(28) بحثاً محكماً من مؤتمرات عالمية، و(6) رسائل دكتوراه، ومصادر أخرى. وتوصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1- نقص التمويل لعمليات التخطيط الاستراتيجي.

2- ضعف الالتزام بالتخطيط الاستراتيجي والتطبيق العملي للخطة.

3- عدم المرونة التي أدت إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي.

4- نقص مشاركة الأفراد بالتخطيط الاستراتيجي في التعليم.

4- دراسة (الشويخ، 2007) بعنوان: واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، من حيث تحديد طبيعة وكيفية تطبيق التخطيط الاستراتيجي في تلك المؤسسات. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة (الحصر الشامل) المتمثل بعمداء ونواب ورؤساء الأقسام في الكليات التقنية بمحافظات غزة، والبالغ عددهم (86) عضواً، وقد استجابوا جميعاً. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني ومدى التزام إدارة الكلية بالتخطيط الاستراتيجي.

2- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني ومدى انتشار ثقافته بما يخدم عملية التخطيط الاستراتيجي.

3- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني والهيكل التنظيمي للكلية، حيث يتأثر التخطيط الاستراتيجي بطبيعة وبناء الهيكل التنظيمي للكلية والمستويات الإدارية فيه.

4- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني وكفاءة الموارد البشرية مما يعزز دور الكفاءات العلمية في عملية التخطيط الاستراتيجي.

5- وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني وتوافر الموارد المالية، والتي من شأنها تطوير عملية التخطيط الاستراتيجي.

5- دراسة (نور الدين، 2008) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ تصميم استبانة طبقت على (122) مدير ومديرة مدرسة، وتوصل الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- تأييد عينة الدراسة لدور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة حيث بلغ الوزن النسبي لدرجة التأييد 84.47% أي درجة عالية.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المستجيبين المتعلقة بجميع مجالات الاستبانة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المنطقة التعليمية.

6- دراسة (Defifo, 2008) بعنوان: عملية التخطيط الاستراتيجي: تحليل في كليتين صغيرتين في الولايات المتحدة الأمريكية. هدفت الدراسة إلى تشخيص عملية التخطيط الاستراتيجي، ودوره في بناء علاقة الثقة في عملية صنع القرار، والدور الذي يجب أن يلعبه رئيس الكلية في عملية التغيير المخطط، ودور التخطيط الاستراتيجي في تنمية أداء المؤسسات. اتبع الباحث منهج دراسة الحالة، واستخدم المقابلات الفردية، وتحليل الوثائق والبريد الالكتروني، واستخدم العينة الهادفة التي يمكن أن يستفيد منها بدرجة قصوى، وبناء على ذلك تمّ اختيار مؤسستين من ضمن (4004) مؤسسة تعليم عالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حسب تصنيف (كارينجي، 2005)، وهاتان المؤسستان هما (أوكينيا وكوبر). وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن التخطيط الاستراتيجي يساعد العاملين على الفهم المشترك للمؤسسة ومستقبلها، وهذا يعتمد على عدة عوامل منها: الثقة بين الرئيس ومجلس الإدارة، والثقة بين الإدارة والعاملين،

وإن استخدام نمط الإطار المتعدد للقيادة (السياسي، والبيروقراطي، والزميل والاجتماعي) يؤهل لمستوى عال من التكامل والتميز والمرونة، ويوسع دائرة المشاركة عبر المناقشات للقضايا والقرارات الصعبة.

7- دراسة (العامودي، 2011) بعنوان: درجة توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي المدرسي ودرجة أهميتها من وجهة نظر الهيئة التعليمية في المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة. هدفت الدراسة إلى بيان درجة أهمية توافر القيادات الفاعلة، مشاركة المجتمع المدرسي، وتكامل المرافق التعليمية، وعناية المدرسة ببيئة التعلم ودعم التقنية في نجاح التخطيط الاستراتيجي المدرسي. والتعرف على تأثير نوعية التعليم في إمكانية تطبيق خطة استراتيجية مدرسية. استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (115) مدير ووكيل ومرشد، و(304) معلم، من الإدارة التعليمية للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة بنين بمدينة مكة المكرمة، وكان من أهم نتائج الدراسة:

1- إن لتوفر القيادة الفاعلة أهمية عالية جداً لإنجاح التخطيط الاستراتيجي المدرسي.
2- إن لعناية المدرسة بمراحل بناء الخطة الاستراتيجية أهمية عالية لإنجاحها عند التنفيذ.
3- إن لعناية المدرسة ببيئة التعلم ودعم التقنية أهمية عالية جداً لإنجاح التخطيط الاستراتيجي المدرسي.
4- إن لتكامل المرافق التعليمية أهمية عالية جداً في تطبيق الخطة الاستراتيجية المدرسية.
5- إن لمشاركة المجتمع المدرسي أهمية عالية في نجاح الخطة الاستراتيجية المدرسية.
6- إن لنوعية التعليم أهمية عالية في إمكانية تطبيق الخطة الاستراتيجية المدرسية.

مما سبق نلاحظ أن الدراسة الحالية تشابهت مع الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع التخطيط الاستراتيجي من حيث كفاءة نظام التعليم، والتجهيزات المتوافرة، ومصادر التمويل، إلا أنها تختلف معها من حيث ربط موضوع التخطيط الاستراتيجي للتعليم التقني والمهني بتحقيق احتياجات سوق العمل الذي يعد مؤشراً رئيساً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التخطيط الاستراتيجي في التعليم: تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم التخطيط الاستراتيجي للتعليم والتي انطلقت من المفهوم العام للتخطيط الاستراتيجي، والذي يركز على أنه: أسلوب منظم تقوم به المنظمة لتحديد القرارات المتعلقة بالقضايا المهمة والجوهرية لبقائها وحيويتها واستمرارها على المدى الطويل. وتكون هذه القضايا بمثابة الأساس لكل الخطط التي يتم تطويرها لأي فترة زمنية لاحقة. ويعنى التخطيط الاستراتيجي بتصميم الإستراتيجية طويلة المدى لتوفير المعلومات حول أهداف المنظمة وتوجهاتها الأساسية؛ لتكون الموجه الأساسي لكل العمليات والأنشطة التشغيلية للمنظمة (الجهني، 2009). عرف "Kotler" ومورفي التخطيط الاستراتيجي للتعليم بأنه: العمل على تطوير التوافق الاستراتيجي ما بين المنظمة التعليمية وفرص السوق المتغيرة، ويستهدف تطوير أداء المنظمة لتحقيق مسيرته (الهلالي، 2006). كما عرف "Betrsen" التخطيط الاستراتيجي للتعليم بأنه: التخطيط الذي يؤدي إلى تعزيز عملية التكيف والانسجام بين المؤسسة التعليمية والبيئة التي تتميز بطابع التغير، من خلال تطوير نموذج قابل للتعديل يمكن تطبيقه بغية تحقيق مستقبل المنظمة التعليمية ووضع استراتيجيات لتسهيل التكييف والانسجام (القطامين، 2002). ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي للتعليم بأنه: التحليل العقلي المنظم في عمليات التطوير التعليمي الذي يهدف إلى جعل التعليم أكثر فعالية وكفاءة في استجابته لحاجات و أهداف طلابه ومجتمعه. ونرى أن التخطيط الاستراتيجي للتعليم يعطي الأفراد فرصاً متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم، وبالتالي

يتم استغلال هذه المواهب والقدرات في خدمة المجتمع مما يؤدي إلى تطور الاقتصاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أمّا بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة التربوية يمكن القول بأنه عملية فكرية تتصور فيها المؤسسة التربوية مستقبلها فتضع الاجراءات الضرورية لبلوغ ذلك المستقبل. لذلك يمكن اعتبار التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة التربوية بأنه عبارة عن جهود تشاركية لفريق العمل في المدرسة لتحسين عملية اتخاذ القرار المؤدي إلى تحقيق الرؤية وانجاز المهمة.

ثانياً: فوائد التخطيط الاستراتيجي للتعليم: بما أنّ التخطيط الاستراتيجي هو العملية التي من خلالها ترى المؤسسة مستقبلها، وتطور أدائها لتحقيق هذا المستقبل، لذلك فإنّ فوائد التخطيط الاستراتيجي متعددة أهمها ما يلي (الشويخ، 2007):

1- توحيد جميع الجهود داخل المؤسسات نحو غايات واحدة.

2- تحديد الأهداف والتوجه اللازم لمستقبل المؤسسة ككل مّما يؤدي إلى تطوير، وتحسين الأداء الكليّ للمؤسسة على المدى البعيد.

3- جعل المديرين باستمرار أكثر استجابة ووعياً بظروف البيئة سواء الداخلية أو الخارجية وتغيراتها.

4- تنمية عادات التفكير في المستقبل، ممّا يُوفّر للمؤسسة إمكانية أفضل لرؤية المستقبل من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

5- توفير فرصة مشاركة جميع المستويات الإدارية في عملية التخطيط وهذا يقلل من المقاومة التي تحدث عند القيام بتنفيذ أي برنامج للتغيير.

6- يُساعد في توفير كمٍ كبير من المعلومات من خلال تحديد وتقدير الفرص المستقبلية.

كذلك المشكلات المتوقعة بالإضافة الى تحديد توجهات المؤسسة في المستقبل.

أمّا بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي للتعليم فإنّها تتمثل فيما يلي (الكردي، 2010):

1- يُزوّد التخطيط الاستراتيجي المنظمات التعليمية بالأفكار الرئيسية لها لتكوين وتقييم الأهداف والخطط والسياسات.

2- يُساعد إدارة التعليم على تحديد القضايا الجوهرية التي تواجهها التي يجب الاهتمام بها.

3- يُساعد التخطيط الاستراتيجي على توجيه وتكامل الأنشطة الإدارية والتنفيذية.

4- يُسهّل عملية المقاربة وتقييم الأداء الوظيفي للمنظمة التعليمية.

5- يُساعد القادة التربويين على صنع قرارات استراتيجية مستقبلية دقيقة وواضحة.

6- يُفيد التخطيط الاستراتيجي في إعداد كوادر للإدارة التعليمية العُليا.

7- يُساعد في زيادة قدرة المنظمة على الاتصال بالمجموعات ووضوح الرؤية.

- أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض البحث تمّ إعداد أداة الدراسة (استبانة التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية). اشتملت الأداة على معلومات عن المستقصى منهم شملت متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الاختصاص). كما شملت الأداة قسمين أساسيين:

القسم الأول: التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني، ويشمل المحاور الآتية:

المحور الأول: كفاءة التعليم المهني والتقني، ويشمل العبارات من (1) إلى (23).

المحور الثاني: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني، ويشمل العبارات من (24) إلى (31).

المحور الثالث: مصادر التمويل، ويشمل العبارات من (32) إلى (37).

القسم الثاني: دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل، ويشمل العبارات من (38) إلى (45).

- صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- صدق المحتوى (الصدق المنطقي الظاهري): للحكم على صدق المحتوى، أي ملائمة أسئلة الاستبانة وصياغتها لما يهدف إلى تجميعيه من معلومات وبيانات، لذلك فقد تمّ عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين في مجال التخصص من السادة أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين، وذلك لمعرفة آرائهم من حيث: ملائمة المقياس للهدف منه. صلاحية كل عبارة بالنسبة لمحورها. وضوح العبارات أمام أفراد عينة البحث مما يضمن دقة وصحة الإجابات. صحة تقدير لدرجات كل استجابة.

وقد تمّ توجيه خطابات مرفقة بالمقياس تضمنت التعريف بموضوع البحث، والهدف منه، والتعريفات الإجرائية الخاصة بالبحث. وقد طلب من السادة المحكمون تدوين ملاحظاتهم على صياغة العبارات علمياً، وإبداء الرأي في مدى ملائمة المقياس للهدف منه، ومدى وضوح العبارات لأفراد عينة البحث بما يضمن دقة الإجابات وصدقها، وفي ضوء ذلك تمّ إجراء التعديلات المطلوبة.

ب- ثبات الأداة: بهدف التوصل إلى دلالات ثبات الأداة وفاعلية فقراتها، تمّ حساب معامل الثبات باستخدام معادلة" ألفا كرو نباخ (Cronbach- alpha)"، كما يبين الجدول الآتي:

المحاور	عدد الأسئلة	معامل ألفا
كفاءة التعليم المهني والتقني	23	0.869
التجهيزات المتوافرة	8	0.844
مصادر التمويل	6	0.882
دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل	8	0.807
الثبات الكلي	-	0.853

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الثبات مقبولة إحصائياً، وهذا يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بخاصيتي الصدق والثبات.

النتائج والمناقشة:

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل سؤال من أسئلة الاستبانة، حسب كل محور لمعرفة واقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم المهني والتقني سواء فيما يتعلق بكفاءته، والتجهيزات المتوافرة فيه،

وآلية التمويل، ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، ومن ثم مقارنة قيمة المتوسط الحسابي حسب وقوعها ضمن أحد المجالات الآتية[1]:

المجال	درجة الموافقة
1 – 1.8	إطلاقاً
1.81 – 2.60	نادراً
2.61 – 3.40	أحياناً
3.41 – 4.20	غالباً
4.21 – 5	دائماً

وبناءً على ذلك إذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة ضمن المجال (1–1.8) فهي تقابل شدة الاستجابة إطلاقاً، وإذا وقعت ضمن المجال (1.81–2.60) فهي تقابل شدة الاستجابة نادراً، وإذا وقعت ضمن المجال (2.61–3.40) فهي تقابل شدة الاستجابة أحياناً، وإذا وقعت ضمن المجال (3.41–4.20) فهي تقابل شدة الاستجابة غالباً، وإذا وقعت ضمن المجال (4.21–5) فهي تقابل شدة الاستجابة دائماً.

أولاً: واقع كفاءة التعليم المهني والتقني:

جدول (1) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة كفاءة التعليم المهني والتقني

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار[2]
1	يتوفّر نظام تأمين ضدّ الحوادث للمدرّبين المعلّمين في ورش ذات خطورة عالية.	3.112	0.681	62.24	2.84	297	.033	دال
2	تتسم الأطر العامّة للمناهج بقدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل المحلي.	3.291	0.653	65.82	7.693	297	.011	دال
3	تتلاءم مناهج التعليم المهني مع مستويات المهنة في المدرسة.	3.395	0.536	67.9	12.72	297	.000	دال
4	يتمّ مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيّدة.	3.469	0.497	69.38	16.29	297	.000	دال

[1] – أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت فتم وفق عملية التبويب الآتية:

طول الفئة = درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا/عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = 5 – 1 /5 = 0.8 بناءً على ذلك يتم التبويب بدءاً من القيمة (1) وهي تشكل الحد الأدنى للمجال الأول، ويتم جميع طول الفئة فينتج الحد الأعلى للمجال الأول (1.80)، وهكذا..

[2] – القرار يعني: أنه إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسط استجابات أفراد العينة على كل سؤال عن متوسط مقياس ليكرت (3)، اختبار (t) لعينة واحدة.

5	تتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنيّة.	3.851	0.413	77.02	35.57	297	.022	دال
6	تتابع مدرسة التعليم المهني والتقني خريجيها.	1.413	0.787	28.26	-34.81	297	.000	دال
7	يتوفر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة.	3.956	0.394	79.12	41.88	297	.000	دال
8	يتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنيّة في مجالات التدريب.	3.376	0.712	67.52	9.12	297	.000	دال
9	يتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنيّة في مجالات التدريب.	3.881	0.554	77.62	27.45	297	.013	دال
10	يتمّ رسم سياسات مستقبليّة حول الاحتياجات التعليمية التي تنسجم مع سوق العمل.	3.216	0.645	64.32	5.781	297	.033	دال
11	يتمّ منع الهدر والخسارة في إمكانات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني.	3.802	0.411	76.04	33.68	297	.000	دال
12	لا توجد عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته.	3.518	0.497	70.36	17.99	297	.000	دال
13	تتوفر وسائل التقنية الحديثة لإيصال التعليم التقني للراغبين.	3.354	0.613	67.08	9.97	297	.000	دال
14	يوفر نظام التعليم الحالي خططاً لرفع نسب قبول الطلبة في هذا النوع من التعليم.	3.493	0.623	69.86	13.66	297	.002	دال
15	إنّ المعايير التي يتمّ على أساسها قبول الطلبة مناسبة.	3.629	0.558	72.58	19.46	297	.000	دال
16	تتسم التخصصات المتوفّرة في المدرسة بأنها تتوزّع وفقاً لمتطلّبات سوق العمل.	3.851	0.432	77.02	34.01	297	.000	دال
17	ترتبط أهداف التعليم المهني مع متطلّبات سوق العمل.	3.358	0.623	67.16	9.92	297	.004	دال
18	تعتبر عدد سنوات الدراسة كافية.	3.814	0.432	76.28	32.53	297	.000	دال
19	يوفّر نظام التعليم المهني آليات	3.256	0.622	65.12	7.105	297	.000	دال

	ومعايير ضبط الجودة.							
20	يوفّر النظام التعليمي في إطار التخطيط التعليمي الاستراتيجي أدوات يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلّي.	3.134	0.667	62.68	3.47	297	.041	دال
21	يعمل النظام التعليمي على تعزيز الأخلاق لدى الطالب (الدقّة– التركيز على جودة المنتج...).	3.827	0.408	76.54	34.99	297	.001	دال
22	أهداف التعليم التقني قابلة للتحقيق.	3.679	0.424	73.58	27.64	297	.000	دال
23	يمكن للخريج إيجاد فرصة عمل في السّوق المحليّة.	3.308	0.591	66.16	8.99	297	.022	دال
المتوسط الموزون[3]		3.434	0.556	68.68	13.47	297	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم (1) أن المتوسطات الحسابية للفقرة (6) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة إطلاقاً وبأهمية نسبية (28.26%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أن مدرسة التعليم التقني والمهني لا تتابع خريجيها إطلاقاً. كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (1، 2، 3، 8، 10، 13، 17، 19، 20، 23)، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية تدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه **أحياناً** (يتوفر نظام تأمين ضدّ الحوادث للمدرّبين المعلّمين في ورش ذات خطورة عالية، كما تتسم الأطر العامّة للمناهج بقدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل المحلي، وتتلاءم مناهج التعليم المهني مع مستويات المهنة في المدرسة، يتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنيّة في مجالات التدريب، ويتمّ رسم سياسات مستقبليّة حول الاحتياجات التعليمية التي تنسجم مع سوق العمل، وتتوفر وسائل التقنية الحديثة لإيصال التعليم التقني للراغبين، وترتبط أهداف التعليم المهني مع متطلّبات سوق العمل، ويوفّر نظام التعليم المهني آليات ومعايير ضبط الجودة، ويوفّر النظام التعليمي في إطار التخطيط التعليمي الاستراتيجي أدوات يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلّي، ويمكن للخريج إيجاد فرصة عمل في السّوق المحليّة).

ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (4، 5، 7، 9، 11، 12، 14، 15، 16، 18، 21، 22)، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً، وبأهمية نسبية تدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه **غالباً** (يتمّ مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيّدة، وتتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنيّة، ويتوفر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة، ويتمّ المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنيّة في مجالات التدريب، ويتمّ منع الهدر والخسارة في إمكانات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني، وعدم وجود توجد عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم

[3]- المتوسط الحسابي الموزون أو المرجح للسؤال: $\overline{x} = \frac{n_1 \times 1 + n_2 \times 2 + n_3 \times 3 + n_4 \times 4 + n_5 \times 5}{n_1 + n_2 + n_3 + n_4 + n_5}$

التقني من الالتحاق بمؤسساته، ويوفر نظام التعليم الحالي خططاً لرفع نسب قبول الطلبة، وأنّ المعايير التي يتمّ على أساسها قبول الطلبة مناسبة، والتخصصات المتوفّرة في المدرسة تتسم بأنها تتوزّع وفقاً لمتطلّبات سوق العمل، وعدد سنوات الدراسة كافية، وأن النظام التعليمي يعمل على تعزيز الأخلاق لدى الطالب، وأهداف التعليم التقني قابلة للتحقيق).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات كفاءة التعليم المهني والتقني (3.434)، وهي ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة غالباً، وبأهمية نسبية (68.68%)، وهذا يدل على أن التعليم المهني والتقني يتمتع بالكفاءة من وجهة نظر الإداريين والمدرّسين.

ثانياً: واقع التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني:

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة التجهيزات المتوافرة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1	تتسم وسائل وتجهيزات الأمن والسلامة في المدارس المهنيّة بأنّها متطوّرة.	2.324	0.712	46.48	−16.39	297	.000	دال
2	تجهيزات المدارس المهنيّة تؤمّن باستمرار في إطار خطط واضحة.	3.014	0.664	60.03	−0.36	297	.214	غير دال
3	المختبرات والورش والمشاغل كافية العدد.	2.419	0.695	48.38	−14.43	297	.000	دال
4	يراعى في تجهيز الأبنية المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفّرة فيها.	2.161	0.734	43.22	−19.73	297	.000	دال
5	تعتبر المشاغل والمختبرات العلمية والورش كافية للتأهيل.	3.151	0.653	63.02	3.99	297	.022	دال
6	تتوافر تجهيزات في المدرسة تتناسب مع المناهج المطبّقة.	3.367	0.594	67.34	10.67	297	.000	دال
7	التجهيزات المتوافرة في المدرسة تتناسب للعمل على مثيلاتها في السوق.	3.389	0.523	67.78	12.84	297	.000	دال
8	تستثمر التجهيزات في المدارس المهنية بفاعليّة عالية.	3.912	0.492	78.24	31.1	297	.000	دال
	المتوسط الموزون	2.964	0.633	59.28	−0.98	297	.321	غير دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية للفقرات (1، 3، 4) تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة نادراً وبأهمية نسبية تدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه **نادراً** ما تتسم وسائل وتجهيزات الأمن والسلامة في المدارس المهنيّة بأنّها متطوّرة، كما أن المختبرات والورش والمشاغل نادراً ما تكون كافية، كما أنه نادراً ما يراعى في تجهيز الأبنية المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفّرة فيها. كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (2، 5، 6، 7) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، ماعد الفقرة (2) الفرق غير معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية تدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه **أحياناً** (تجهيزات المدارس المهنيّة تؤمّن باستمرار في إطار خطط واضحة، وتعتبر المشاغل والمختبرات العلمية والورش كافية للتأهيل، وتتوافر تجهيزات في المدرسة تتناسب مع المناهج المطبّقة، والتجهيزات المتوافرة في المدرسة تتناسب للعمل على مثيلاتها في السوق). ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة (8) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة غالباً، وبأهمية نسبية (78.24%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه **غالباً** ما تستثمر التجهيزات المتوافرة في المدارس المهنية بفاعلية عالية. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني (2.964)، وهي تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق غير معنوي، وتقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية (59.28%)، وهذا يدل على أن التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الإداريين والمدرّسين كافية بدرجة مقبولة للتأهيل والعمل على مثيلاتها في السوق إلا أنها غير متطورة.

ثالثاً: واقع مصادر تمويل التعليم المهني والتقني:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة مصادر التمويل

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1	يسهم أصحاب الأعمال في تمويل نظام التعليم المهني.	1.186	0.747	23.72	41.92-	297	.000	دال
2	توجد قوانين تحدد مساهمة المؤسسات العامّة في تمويل التعليم المهني.	3.506	0.612	70.12	14.27	297	.000	دال
3	توجد قوانين تحدد مساهمة المؤسسات الخاصّة في تمويل التعليم المهني.	3.741	0.593	74.82	21.57	297	.000	دال
4	تسهم مصادر التمويل الحاليّة في تمويل الاحتياجات بصورة مناسبة.	2.387	0.712	47.74	14.86-	297	.002	دال
5	تولي الوزارة اهتمام مناسب في تمويل نظام التعليم المهني.	3.365	0.656	67.3	9.61	297	.000	دال
6	تساهم الأعمال المنجزة من قبل الطلبة في تمويل التعليم المهني بصورة مناسبة.	3.194	0.687	63.88	4.88	297	.017	دال
	المتوسط الموزون	2.896	0.667	57.92	-2.69	297	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي للفقرة (1) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة إطلاقاً وبأهمية نسبية (23.72%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أن أصحاب الأعمال لا يسهمون في تمويل نظام التعليم المهني. كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة (4) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة نادراً وبأهمية نسبية (47.74%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه نادراً ما تسهم مصادر التمويل الحالية في تمويل الاحتياجات بصورة مناسبة. ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرتين (5، 6) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (67.3%، 63.88%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه أحياناً ما تولي الوزارة اهتمام مناسب في تمويل نظام التعليم المهني، كما أن الأعمال المنجزة من قبل الطلبة تسهم أحياناً في تمويل التعليم المهني. ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرتين (2، 3) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية (70.12%، 74.82%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أن هناك قوانين تحد من مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في تمويل التعليم المهني.

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات مصادر تمويل التعليم المهني والتقني (2.896)، وهي تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية (57.92%)، وهذا يدل على أن ضعف مصادر تمويل التعليم المهني والتقني، ووجود قوانين تحد من مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في تمويله.

رابعاً: دور التعليم المهني في تحقيق احتياجات سوق العمل:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي
لإجابات أفراد العينة على أسئلة دور التعليم المهني في تحقيق احتياجات سوق العمل

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1	يتم وضع التشريعات والقوانين للتعليم التقني والمهني بما يؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل ومواكبة التقنيات الحديثة.	3.644	0.532	72.88	20.89	297	.000	دال
2	يتم تطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني بما يواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية.	3.165	0.635	63.3	4.49	297	.000	دال
3	يتم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني.	1.425	0.774	28.5	−35.13	297	.000	دال
4	يتم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية.	1.374	0.792	27.48	−35.44	297	.000	دال
5	يتم وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل.	2.123	0.716	42.46	−21.14	297	.000	دال

6	يتم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل.	2.875	0.654	57.5	-3.30	297	.000	دال
7	يتم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.	2.224	0.695	44.48	-19.27	297	.000	دال
8	يتم إعداد الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني.	3.347	0.603	66.94	9.93	297	.000	دال
المتوسط الموزون		2.522	0.675	50.442	-12.22	297	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي للفقرتين (3، 4) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة إطلاقاً وبأهمية نسبية (28.5%، 27.48%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه لا يتم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني، كما أنه لا يتم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية. كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرتين (5، 7) ينخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة نادراً وبأهمية نسبية (42.46%، 44.48%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه نادراً ما يتم وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل، كذلك نادراً ما يتم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.

ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات (2، 6، 8) ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً وبأهمية نسبية (63.3%، 57.5%، 66.94%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه أحياناً ما (يتم تطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني بما يواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية، يتم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل، يتم إعداد الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني). ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة (1) يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وهو يقابل شدة الإجابة غالباً وبأهمية نسبية (72.88%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة من الإداريين والمدرّسين يرون أنه غالباً يتم وضع التشريعات والقوانين للتعليم التقني والمهني بما يؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل ومواكبة التقنيات الحديثة. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل (2.896)، وهي تنخفض عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية (50.44%)، وهذا يدل على ضعف دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل.

خامساً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

جدول (5) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.829a	.687	.685	.50860
The independent variable is: كفاءة التعليم المهني والتقني				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

جدول (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.345	1	7.345	19.228	.000a
	Residual	113.154	296	.382		
	Total	120.499	297			
The independent variable is: كفاءة التعليم المهني والتقني						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل بلغت (0.829)، وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط طردية ومتينة بينهما، أي كلما ازدادت كفاءة التعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. وتدل قيمة معامل التحديد على أن (68.7%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بكفاءته.

كما يبين الجدول رقم (6) أن القيمة المحسوبة $F = 19.228$ أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند درجتي حرية (1، 196)، كما أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

جدول (7) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.905a	.819	.816	.30334
The independent variable is: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

جدول (8) اختبار معنوية نموذج الانحدار بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.369	1	5.369	14.356	.000a
	Residual	110.687	296	.374		
	Total	116.056	297			
The independent variable is: التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة معامل الارتباط بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل بلغت (0.905)، وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط طردية ومتينة جداً بينهما، أي كلما توفرت التجهيزات اللازمة للتعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. وتدل قيمة معامل التحديد على أن (91.9%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بالتجهيزات المتوافرة فيه. كما يبين الجدول رقم (8) أن القيمة المحسوبة $F=14.356$ أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند درجتي حرية (1، 296)، كما أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجهيزات المتوافرة في التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

جدول (9) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.865a	.748	.745	.41262
The independent variable is: تمويل التعليم المهني والتقني				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

جدول (10) اختبار معنوية نموذج الانحدار بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.435	1	4.435	13.439	.000a
	Residual	97.097	296	.330		
	Total	101.532	297			
The independent variable is: تمويل التعليم المهني والتقني						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة معامل الارتباط بين مصادر تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل بلغت (0.865)، وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط طردية ومتينة بينهما، أي كلما ازدادت مصادر التمويل اللازمة للتعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل. وتدل قيمة معامل التحديد على أن (74.8%) من التباين الحاصل في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل يتعلق بمصادر تمويله. كما يبين الجدول رقم (10) أن القيمة المحسوبة $F=13.439$ أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند درجتي حرية (1، 296)، كما أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل التعليم المهني والتقني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- يتسم التعليم التقني والمهني بنقاط قوة تجعله يتمتع بكفاءة عالية، ويظهر ذلك من خلال مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيّدة، وتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنيّة، وتوافر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة، والمشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنيّة في مجالات التدريب، ومنع الهدر والخسارة في إمكانات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني، وعدم وجود عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته، وتوفيره خطط ومعايير لرفع نسب قبول الطلبة، وتوافر تخصصات تتسم بأنها تتوزّع وفقاً لمتطلّبات سوق العمل، وكونه يعمل على تعزيز الأخلاق لدى الطالب، وأهدافه قابلة للتحقيق.

2- يتسم التعليم التقني والمهني بنقاط ضعف تضعف من كفاءته، ويظهر ذلك في عدم متابعة مدرسة التعليم المهني لخريجيها، وعدم توافر نظام تأمين ضدّ الحوادث للمدرّبين المعلّمين في ورش ذات خطورة عالية، وضعف المناهج من حيث قدرتها على تأهيل الطالب للدخول إلى سوق العمل، وضعف ملاءمة مناهج التعليم المهني مع مستويات المهنة في المدرسة، وضعف المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنيّة في مجالات التدريب، وعدم رسم سياسات مستقبليّة حول الاحتياجات التعليمية التي تنسجم مع سوق العمل، وضعف وسائل التقنية الحديثة لإيصال التعليم التقني للراغبين، وضعف ارتباط أهداف التعليم المهني مع متطلّبات سوق العمل، وعدم توافر آليات ومعايير ضبط الجودة، وعدم توافر أدوات يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلّي في إطار التخطيط التعليمي الاستراتيجي، ومعاناة الخريج في إيجاد فرصة عمل في السّوق المحليّة.

3- تعاني التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني من ضعف تجهيزها بوسائل وتجهيزات الأمن والسلامة المهنية المتطورة، كما أن المختبرات والورش والمشاغل غير كافية، ولا تراعى المقاييس والمعايير التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفّرة فيها عند تجهيز الأبنية، وضعف كفاية المشاغل والمختبرات العلمية والورش لتأهيل الطلبة، وعدم مناسبتها بشكل ملائم مع المناهج المطبقة والعمل على مثيلاتها في السوق المحلي.

4- هناك ضعف في مصادر تمويل التعليم التقني والمهني، حيث أن الوزارة لا تولي الاهتمام المناسب في تمويله، كما أن أصحاب الأعمال لا يسهمون في تمويل نظام التعليم المهني، كذلك هناك قوانين تحد من مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في تمويل التعليم المهني.

5- هناك ضعف واضح في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل على الرغم من وجود تشريعات وقوانين تؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل، ويظهر ذلك من خلال عدم تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات التعليم التقني والتدريب المهني، وعدم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وتمويل التعليم التقني والمهني بما يحقق التوأمة بين مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية، وعدم وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل، وعدم التوسع في تطبيق نظام التدريب التعاوني بالتنسيق بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني، وضعف الاهتمام بتطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني بما يواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية، وعدم إنشاء نظام معلومات للتعليم التقني والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل، وضعف تأهيل الكفاءات البشرية التقنية والتعليمية والإدارية لمواكبة المستجدات والتطور التقني.

6- هناك علاقة ارتباط طردية ومتينة بين كفاءة التعليم المهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، أي كلما ازدادت كفاءة التعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

7- هناك علاقة ارتباط طردية ومتينة جداً بين التجهيزات اللازمة للتعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، أي كلما توفرت التجهيزات اللازمة للتعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

8- هناك علاقة ارتباط طردية ومتينة بين مصادر التمويل اللازمة للتعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، أي كلما ازدادت مصادر التمويل اللازمة للتعليم المهني والتقني كلما زاد دوره في تحقيق احتياجات سوق العمل.

التوصيات:

1- ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي لطلاب المدارس والمعاهد المهنية من خلال زيادة الحوافز والمكافآت والمنح الدراسية للطلاب المتفوقين ومنحهم شهادات التقدير تكريماً لهم.

2- زيادة القسم العملي في المنهاج وذلك بتوفير أيام خاصة بالتدريب العملي في المراكز التعليمية وذلك من أجل ربط التدريب العملي للطلاب بسوق العمل مباشرةً.

3- ضرورة قيام وزارة التربية ومديرياتها في المحافظات بتعزيز الدورات التدريبية العلمية والتقنية والالكترونية لمدرسي التعليم المهني والإشراف عليها.

4- زيادة الحوافز المادية لمدرسي التعليم المهني من خلال منحهم مكافآت أو بتحسين الأجر الشهري لهم.

5- تطبيق معايير الجودة التعليمية في تقييم مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم المهني والتقني، وذلك لتحقيق التطور العلمي المنشود في هذا المجال.

6- توفير نظام تأمين ضد الحوادث للمدربين المعلمين والطلاب المتدربين في الورش.

7- زيادة عدد الورش والمشاغل والمختبرات المهنية والتقنية.

8- تزويد الورش والمشاغل والمختبرات بالتجهيزات والمعدات الحديثة والمتطورة الكفيلة بإعطاء المتدرب الخبرة العملية والتقنية اللازمة وتحديثها باستمرار.

9- تمويل التعليم التقني والمهني، وذلك من خلال زيادة اعتماداته من الوزارات المعنية، أو من القطاع الخاص أو أصحاب الأعمال المهتمة بهذا النوع من التعليم.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

1- الجهني، محمد فاتح، *التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي*، مجلة المعرفة ،المملكة العربية السعودية، المجلد (1)، العدد (140). 2009، 153.

2- الشويخ، عاطف عبد الحميد عثمان، *واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، 5.

3- العامودي، علي بن حسين بن أحمد، *درجة توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي المدرسي ودرجة أهميتها من وجهة نظر الهيئة التعليمي في المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، الممكلة العربية السعودية، 2011.

4- القطامين، أحمد، *التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العام: دراسة تحليلية تطبيقية*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (18)، العدد (2)، جامعة مؤتة، 2002، 43.

5- الكردي، أحمد، *التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية*، دار وائل للنشر، عمان، 2010، 23.

6- الهلالي، الهلالي الشربيني، *التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية*، المكتبة العصرية، القاهرة، 2006، 245-264.

7- عبد الجود، عبد الله السيد، *الإدارة التربوية والتخطيط التربوي*، دار النشر الدولي، القاهرة، 2004، 189.

8- عيداروس، أحمد محمد، *إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي كمدخل لفعالية الإدارة المرتكزة إلى المدرسة: تصور مقترح نحو تطبيق الفيدرالية الإدارية بمؤسسات التعليم العام في مصر*، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، المجلد (11)، العدد (4)، 2005، 219-280.

9- نور الدين، مازن سليم، *دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، 7.

المراجع الأجنبية:

1- Campbell, Vacia, *the perceived Impact of strategic planning on professional development in berks county and chester county public school*, Windener University, Vol. 64-12A Of Dissertation Abstracts International. 17 (4) Issue68, 2003, 17.

2- Defifo, Sharon, Beth, *The Strategic Process: An Analysis At Two Small Colleges, A Docorate Dissertation*, University Of Pennsylvania, Proquest Information and Learning Company, 2008, 66.

3- Moxley, Suzzan, *Strategic Planning Process used in School Districts in the southeastern united states,* University of central Florida, 2003, 21.

4- Grant Hambright, *Thomas Diamantes, Definitions Benefites and Barriers of K-12 Educational Straegic Planning,* Journal of Instructional Psychology, 2004, 34.